شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

B16600

جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

الضوابط الرقابية
في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
دراسة تحليلية في المنشآت القطرية

Control measures of computerized accounting information systems : an Analytical study on Qatar establishments

قدمت هذه الأطروحة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

حسين أحمد دحدوح

إعداد

سلطان حسن الضابت الدوسري

١٤٢٧-١٤٢٦

٢٠٠٦-٢٠٠٥

أعضاء لجنة الحكم

الدكتور : خالد الخطيب الأستاذ في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

عضواً

الدكتور: إبراهيم محمد الصعيدي الأستاذ في قسم المحاسبة- كلية التجارة- جامعة عين شمس.

عضواً

الدكتور: حسين دحدوح الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

عضواً ومشرفاً

الدكتور: إبراهيم فتوح الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد –جامعة حلب.

عضواً

الدكتور: عصام قريط الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق.

عضواً

إهداء

إلى بلدي الحبيب قطر ....

راجيا لها دوام العلو و الازدهار

إلى والديّ .....

أدام الله عليهما نعمة الصحة والعافية

إلى زوجتي و أولادي ...

قرة عيني وأملي في غد مشرق بإذن الله

أهدي هذا العمل

سلطان

شكر وتقدير

الحمد الله على إحسانه و توفيقه وخالص الشكر والعرفان بالجميل لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل داعيا ربي لهم بدوام الصحة والعافية و جزاهم ربي عنى كل الخير.

- أستاذي الفاضل الدكتور حسين احمد دحدوح الذي أغدق علي من علمه وكان نعم العون لي خلال مراحل إعداد هذه الدراسة جزاه الله عني كل الخير

- الأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم على الرسالة الذين منحوا لي من وقتهم الثمين أثابهم الله عني خير الجزاء

- أهلي وأصدقائي في بلدي الثاني سوريا على الحفاوة والتكريم و ما استقبلت به من حسن المعاملة وطيب المقام أدام الله عليهم الأمن والأمان وحقق لهم ما فيه عزه والكرامة لهم ولسائر بلاد المسلمين

- السادة العاملين في الوحدات الذين ساهموا بوقتهم وخبرتهم في ملئ الاستبيان داعيا ربي لهم إن يثيبهم خيرا عن مشاركتهم في إتمام هذا العمل

- كل من ساهم بوقته وجهده وعلمه في إتمام هذا العمل اتوجة إليه بخالص الشكر والعرفان بالجميل

وأخيرا وقبل كل شئ اسجد الله شاكرا إن أتم علي نعمته بإتمام هذه الدراسة راجيا من الله إن يغفر لي ما احتوه العمل من الخطأ والنسيان و داعيا ربـــي إن يثيبنـــي خيرا عن هذا العمل .

سلطان حسن الضابت الدوسري

الضوابط الرقابية
في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
دراسة تحليلية في المنشآت القطرية

Control measures of computerized accounting information systems: an Analytical study on Qatar establishments

ملخص الدراسة

أدت الحاجة الملحة في العصر الحديث إلى دقة وسرعة إدارة البيانات المحاسبية إلى ضرورة التوسع في استخدام نظم الحاسبات الإلكترونية في هذا المجال، وذلك لإنتاج المعلومات بالدقة والسرعة الملائمة لاستخدامها في أغراض الرقابة واتخاذ القرارات، ومن ثم المساهمة الإيجابية في إحكام عملية الرقابة وصنع القرارات بالفعالية المطلوبة.

ولقد أدى التوسع في استخدام الحاسبات الإلكترونية في مجال المحاسبة للبيانات المحاسبية، إلى ظهور العديد من المشاكل التي لم تكن قائمة في ظل التشغيل اليدوي للبيانات، وتتمثل هذه المشاكل في اختفاء السجلات المادية، اختلاف سلوك العاملين بنظم المعلومات القائمة على الحاسبات، وعدم وجود سند جيد للمراجعة، سهولة وحافز جرائم الغش وصعوبة اكتشافها، وانتشار جرائم فيروسات الحاسبات .... إلى آخره من مشاكل .

وتركز هذه الدراسة على تحديد الاجراءات الرقابية المفروض تواجدها فى نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة و أيضا على دراسة الاختلاف بين هذه الاجراءت الرقابية و تلك المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى الشركات القطرية سواء الحكومية منها أو تلك التي تملك فيها الدولة نسب مختلفة . وذلك من خلال ما تم قرأته من الدراسات السابقة

التي تناولت إجراءات الرقابة الداخلية في ظل نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، وذلك بغرض الاستعانة بها في وضع إطار لنظام متكامل للرقابة الداخلية، يعمل على تحقيق أهدافه بفاعلية في ظل بيئة الحاسبات الإلكترونية ويتفق مع المفهوم الواسع للرقابة الداخلية والمرتبط بكيفية تحقيق الضوابط والإجراءات الرقابية في إطار متكامل للدراسة والتحليل وذلك لمحاولة معرفة نقاط الضعف ومحاولة معالجتها في هذا المجال و بالتالي فإن الباحث يوجز مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

ما مدى تحقق نظم المعلومات المحاسبية التي تعتمد على الحاسبات المستخدمة في المنشآت القطرية للمتطلبات والضوابط الرقابية ؟

وبالتالي فان الباحث في هذه الدراسة يسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ – فحص وتتبع إجراءات الضوابط الرقابية الحالية المتبعة داخل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المنشآت القطرية.

٢ – تقييم مدى توافق هذه الإجراءات والضوابط الرقابية مع المتطلبات والمعايير الرقابية الدولية .

٣– تقييم مدى أفضلية الضوابط الرقابية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية ما بين الوحدات الحكومية القطرية والمؤسسات التي تساهم فيها الدولة بنسب مختلفة .

٤– التعرف على الضوابط الرقابية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية فى إحدى المؤسسات التي تساهم فيها الدولة بنسبة كبيرة (قطر للبترول) .

تسعى الدراسة إلى قياس مدى تحقق الأهداف السابقة من خلال الفرضيات التالية:

* إن الضوابط الرقابية الإدارية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة فى الوزارات والأجهزة الحكومية لا تتوافق مع المتطلبات والمعايير الرقابية الإدارية .

* إن الضوابط الرقابية التنفيذية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة فى الوزارات والأجهزة الحكومية لا تتوافق مع المتطلبات والمعايير الرقابية التنفيذية .

* إن الضوابط الرقابية المحاسبية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة فى الوزارات والأجهزة الحكومية لا تتوافق مع المتطلبات والمعايير الرقابية المحاسبية .

* إن الضوابط الرقابية الإدارية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة فى الهيئات والمؤسسات التي تساهم فيها الدولة بنسب مختلفة لا تتوافق مع المتطلبات والمعايير الرقابية الإدارية .

* إن الضوابط الرقابية التنفيذية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة فى الهيئات والمؤسسات التي تساهم فيها الدولة بنسب مختلفة لا تتوافق مع المتطلبات والمعايير الرقابية التنفيذية .

* إن الضوابط الرقابية المحاسبية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة فى الهيئات والمؤسسات التي تساهم فيها الدولة بنسب مختلفة لا تتوافق مع المتطلبات والمعايير الرقابية المحاسبية.

* إن الضوابط الرقابية المصممة فى نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة المستخدمة في المؤسسات العامة والشركات التي تساهم الدولة فيها بنسب مختلفة أفضل من تلك التي في الوزارات والأجهزة الحكومية

و تحقيقاً لأهداف الدراسة فإن الباحث سوف يعتمد على الأسلوبين التاليين في التحليل واستخلاص النتائج وهما:

١- الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك عن طريق الإطلاع على المراجع العلمية والتي تتناول المراجعة والرقابة الداخلية في ظل بيئة الحاسبات الآلية بصفة عامة والدراسات العلمية والبحوث والدوريات التي تتناول ضوابط الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحوسبة.

٢-الدراسة الميدانية وتعتمد على النقاط التالية:

أ-يتكون مجتمع الدراسة من الشركات والمؤسسات والوزارات العامة في دولة قطر.

ب-قام الباحث بتجميع البيانات عن المتغيرات التي تعتبر أساسية في الدراسة من خلال تصميم قائمة تحتوى على مجموعات من الأسئلة بحيث تعبر كل مجموعة من الأسئلة عن أحد المتغيرات التي تكون الضوابط الرقابية الداخلية .

ج-يقوم الباحث بعد الحصول على الإجابات من المستقصى منهم باستخدام عدة أساليب إحصائية من خلال البرنامج الإحصائي spss لاختبار فرضيات الدراسة ومن أهم هذه الأساليب الوسط الحسابي المرجح، اختبار كا^{2}، اختبار كمجروف سميرنوف ، اختبار مان ويتنى، التحليل العاملى.

و قد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- في مجال الضوابط الإدارية :

تبين من نتائج التحليل الاحصائى واختبار الفرضيات ما يلى

أ- وجود فرق جوهري ما بين الضوابط الإدارية المطلوب تنفيذها وما بين ما هو موجود في الوزارات والأجهزة الحكومية.

ب- عدم وجود اختلاف جوهري ما بين الضوابط الإدارية المفترض توافرها وبين الضوابط الإدارية المطبقة في المؤسسات العامة والشركات التي تساهم بها الدولة بنسب مختلفة.

ج- يوجد اختلاف جوهري ما بين الضوابط الإدارية المطبقة في المؤسسات العامة والشركات التي تساهم الدولة فيها بنسب مختلفة وتلك التي في الوزارات والأجهزة الحكومية .

٢- في مجال الضوابط التنفيذية :

تبين من نتائج التحليل الاحصائى واختبار الفرضيات ما يلى

أ- يوجد اختلاف جوهري ما بين الضوابط التنفيذية المفترض توافرها وما بين الضوابط التنفيذية المطبقة في الوزارات والأجهزة الحكومية.

ب- لا يوجد اختلاف جوهري ما بين الضوابط التنفيذية المفترض توافرها وما بين الضوابط التنفيذية المطبقة في المؤسسات العامة والشركات التي تساهم بها الدولة بنسب مختلفة .

ج- يوجد اختلاف جوهري ما بين الضوابط التنفيذية في المؤسسات العامة والشركات التي تساهم الدولة فيها بنسب مختلفة وتلك التي في الوزارات والأجهزة الحكومية .

٣- في مجال الضوابط المحاسبية:

تبين من نتائج التحليل الاحصائى واختبار الفرضيات ما يلى :

أ- يوجد اختلاف جوهري ما بين الضوابط المحاسبية المفترض توافرها وما بين الضوابط المحاسبية المطبقة في الوزارات والأجهزة الحكومية.